A/C.3/51/L.42
21 November 1996
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١١٠ (هـ) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، باراغواي،
البرازيل، بنما، بولندا، بوليفيا، بيرو، الجزائر، الجمهورية
الدومينيكية، جمهورية كوريا، الرأس الأخضر، رومانيا،
السلفادور، سلوفينيا، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، فنزويلا،
كندا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، منغوليا، نيكاراغوا،
هندوراس: مشروع قرار

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أنشأت بموجبه ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بإعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(١)،

وإذ تشير إلى مقررها ٤٦٥/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المتعلق بتنظيم أعمال اللجنة الثالثة وبرنامج عمل اللجنة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، والذي يتضمن في البند ١٢ من برنامج العمل: مسائل حقوق الإنسان البند الفرعي (هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان،

(١) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

وإذ تسلم، وفقا للقرار ١٤١/٤٨، بالدور الحاسم والهام الذي تؤديه وظائف المفوض السامي في إزالة العقبات الراهنة والتصدي للتحديات الماثلة أمام الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان، وفي الحيلولة دون استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، على النحو المحدد في إعلان وبرنامج عمل فيينا،

وقد نظرت في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان^(٢)،

وإذ تشدد على أهمية تمكين جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أداء عمله على نحو سلس،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان على نحو فعال؛

٢ - تشجع المفوض السامي على مواصلة الأنشطة التي يضطلع بها في إطار مسؤولياته بموجب قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨؛

٣ - تعرب عن ارتياحها للطريقة للبناء التي يضطلع بها المفوض السامي بوظائفه؛

٤ - تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والخمسين في إطار بند فرعي معنون "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان" تحت البند المعنون "مسائل حقوق الإنسان".